أثر التغير الاستثماري في العمالة الصناعية في الاقتصاد السوري

إعداد الطالبة: هبه الراعي – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين

إشراف الدكتورة: عبير ناعسة

ملخص

هدف البحث إلى تقدير أثر التغير الاستثماري على مستويات العمالة الصناعية في سورية خلال الفترة (2000–2009) باستخدام نموذج الانحدار المتعدد القياسي، وتبين أن هناك علاقة عكسية بين تكوين رأس المال الصناعي والعمالة الصناعية، وعلاقة طردية بين الناتج المحلي الصناعي والعمالة الصناعية.

كلمات مفتاحية : التغير الاستثماري، تكوين رأس المال الصناعي، العمالة الصناعية.

The Impact of Investment Change on Industrial Employment in Syrian Economy

Abstract

The research aims to estimate the impact of investment change on the levels of industrial employment in Syria during the period (2000-2009) using standard multiple regression model , and it was found that there is a negative relationship between industrial capital formation and industrial employment, also found that there are positive relationship between industrial GDP and industrial employment.

Key words: Investment change, Industrial fixed Capital Formation, Industrial Employment

المقدمة (Introduction)

تعد معدلات النمو الاستثماري الناتجة عن زيادة تكوين رأس المال الثابت أساساً لتشغيل العمالة، وتعتبر الاستثمارات الصناعية من أهم الاستثمارات القادرة على استيعاب العمالة في أي اقتصاد، بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال تحفيز الاستثمارات في القطاعات الأخرى، ولكن يختلف أثر هذه الزيادة في معدلات العمالة، حيث قد لا تحدث ارتفاعاً واضحاً في معدلات التشغيل، وخاصةً إذا كان معدل النمو الاستثماري للقطاع الصناعي متجهاُ نحو تكثيف التكوين الرأسمالي أكثر من خلقه فرصاً للعمل، وهناك عوامل عديدة تتحكم بالاستثمارات حتى تصبح قادرة على زيادة فرص العمل، منها ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي، وزيادة كلاً من الانفاق الاستهلاكي والاستثماري، وانخفاض معدلات الضريبة. ويسبب الاهتمام بعامل واحد دون العوامل الأخرى المذكورة عدم الحصول على النتائج المرجوة في زيادة معدلات التشغيل.

في سورية تم إصدار قوانين وتشريعات لتشجيع قيام الاستثمارات، ولكن لم تتمكن الاستثمارات المحدثة من زيادة معدلات العمالة بشكل ملحوظ. ويأتي هذا البحث ليتناول أثر تغير تكوين رأس المال الثابت الاستثماري، والناتج المحلي الصناعي في معدلات العمالة الصناعية في سورية ودرجة الترابط بينها، ويقترح حلولاً تساهم في زيادة معدلات التشغيل في الاقتصاد السوري.

الدراسات السابقة: (Literature Review)

1-أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في سوق العمل في مصر، حسين، 2018. (ورقة عمل، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، مصر).

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على سوق العمل في مصر، وافترضت وجود أثر إيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على سوق العمل، وذلك

من خلال الحد من اختلالاته المتمثلة في العرض والطلب على العمالة، واستنتجت الدراسة وجود أثر معنوي موجب للاستثمار الأجنبي المباشر على نسبة التشغيل في مصر على المدى الطويل والقصير، إلا أن هذا الأثر كان ضئيلاً، كما واستنتجت عدم معنوية هذا الأثر على معدلات بطالة الإناث، وأوصت الدراسة ضرورة التنسيق بين سياسات الاستثمار وسياسات سوق العمل، إضافةً إلى تسليط الضوء على أهمية توفير قاعدة بيانات خاصة بالباحثين عن عمل على موقع الهيئة العامة للاستثمار في مصر، لتسهيل التواصل بين المستثمرين والباحثين عن عمل.

2-The impact of capital investments on unemployment in the context of Economic crisis. The case of Romania. Iacovoiu, 2012.

أثر استثمارات رأس المال على البطالة في سياق الأزمة الاقتصادية، حالة رومانيا. (ورقة عمل، مجلة Economic Insights، رومانيا).

تحدثت هذه الدراسة عن العلاقة بين تدفقات الاستثمار والبطالة في رومانيا، خلال الأزمة الاقتصادية العالمية للأعوام: (2012-2014)، واستنتجت الدراسة بأن ارتفاع مستويات العمالة أو انخفاض مستويات البطالة تكون عندما تبلغ التدفقات الاستثمارية نسبة 15% أو أكثر من الناتج المحلي الإجمالي، وتنخفض مستويات العمالة في رومانيا في حال كانت التدفقات الاستثمارية أقل من 15% من الناتج المحلي الإجمالي. وأوصت الدراسة اتخاذ مجموعة من التدابير تساهم في زيادة مرونة سوق العمل، وزيادة التدفقات الاستثمارية، أهمها: الحفاظ على معدلات ثابتة من الضرائب، وتطوير البنية التحتية، وزيادة القدرة التنافسية لتحسين البيئة الاستثمارية وبالتالي خلق مزيد من فرص العمل التي تساهم في زيادة الطلب الفعال.

3-The Impact of Productivity، Investment and Real Wages on Employment Absorption Rate in South Africa. Meyer, 2019.

أثر الإنتاجية، الاستثمار الأجور الحقيقية على استيعاب معدلات العمالة في جنوب أفريقيا، (ورقة عمل، مجلة Social Science، جنوب أفريقيا).

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر كل من الإنتاجية، والاستثمار، والأجور الحقيقية، على معدلات البطالة في جنوب إفريقيا على المدى القصير وطويل الأجل، خلال الفترة (1995-2019)، وتوصلت الدراسة إلى أن كل من الإنفاق الاستثماري وإنتاجية العمل ، هي محددات تؤثر في معدلات العمالة والبطالة ، حيث أن كل زيادة في هذه المحددات، سوف يرافقها زيادة في معدلات العمالة، وانخفاض في مستويات البطالة، كما وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين الأجور الحقيقية، ومعدلات العمالة، على المدى القصير وطويل الأمد، وتوصلت أيضاً إلى إمكانية استخدام الأجور الحقيقية للتنبؤ بمعدلات العمالة، وأوصت الدراسة بضرورة زيادة الاستثمارات والأيدي العاملة الخبيرة نظراً لدورها في زيادة النمو الاقتصادي، وبالتالي خلق فرص عمل جديدة.

- تختلف الدراسات باختلاف المتغيرات المدروسة، كما وتختلف من بلد لآخر تبعاً للوضع الاقتصادي السائد، وتتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في كونها تدرس الاستثمار ومحدداته التي تؤثر في معدلات التشغيل وخلق فرص العمل في الاقتصاد السوري.

مشكلة البحث: (Research Problem)

تكمن مشكلة البحث من خلال الإجابة على التساؤل التالي: ما هو أثر الاستثمارات في العمالة الصناعية في الاقتصاد السوري؟

أهمية البحث: (Research Importance)

للبحث أهمية علمية وعملية، تنبع أهمية البحث العلمية من خلال دراسة وتحليل الدور الذي تلعبه الاستثمارات في تحسين مؤشرات سوق العمل وزيادة معدلات التشغيل، باعتبارها العامل الرئيسي في خلق فرص عمل، وتتجلى الأهمية العملية من خلال التطبيق العملي لمتغيرات الدراسة من أجل الحصول على نتائج أثر الاستثمار في العمالة الصناعية للاقتصاد السوري.

أهداف البحث: (Research Goals)

يهدف البحث إلى ما يأتي:

1- دراسة أثر تكوين رأس المال الثابت الكلي والصناعي على العمالة الصناعية من إجمالي قوة العمل في سورية.

2- دراسة العلاقة بين الناتج المحلي الصناعي والعمالة الصناعية في الاقتصاد السوري.

3- تحليل واقع العمالة الصناعية في سورية.

فرضيات البحث: (Research Hypotheses)

يستند البحث إلى الفرضيات الآتية:

1- هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين مجمل تكوين رأس المال الثابت والعمالة الصناعية في سورية.

2- هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين تكوين رأس المال الصناعي والعمالة الصناعية في سورية.

3- هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين الناتج المحلي الصناعي والعمالة الصناعية في سورية.

منهجية البحث: (Research Methodology)

تم استخدام المنهج الوصفي لتحليل المعلومات والبيانات التي توضح أثر تكوين رأس المال الصناعي على معدلات التشغيل في القطاع الصناعي في الجمهورية العربية السورية، ومن خلال اتباع التحليل الإحصائي باستخدام برنامج الSPSS سيتم التوصل إلى نتائج تساهم في وضع حلول لها دور في رفع معدلات العمالة الصناعية في الاقتصاد السوري.

حدود البحث الزمانية: (Temporal Search Limits)

اتبعت الدراسة الإحصائية عام 2000 إلى 2009 حدوداً زمانية للدراسة.

النتائج والمناقشة:

أولاً: وجهة نظر الاقتصاديين في الاستثمار والتشغيل:

بين الاقتصاديون أهمية النمو الاستثماري في زيادة معدلات التشغيل، واعتبروا تكوين رأس المال الثابت أساس خلق فرص العمل. ومنهم الاقتصاديين الكلاسيكيين، حيث وجدوا بأن الزيادة في تكوين رأس المال الثابت للأنشطة الصناعية، سوف يتبعها زيادة في معدلات التشغيل، وذلك من خلال زيادة الإنتاج. والذي يرافقه طلباً مساوياً له[1]، دون وجود تدخل اقتصادي من الدولة واعتماداً على آلية السوق، واعتبروا أن العمل كأي سلعة أخرى، والأجور هي سعر هذه السلعة، وعند زيادة الطلب على العمل عن العرض من خلال زيادة تكوين رأس المال، سوف تزداد معدلات أجور العمال، وبالتالي زيادة عرض العمال، ومن خلال آلية السوق التي تتوازن تلقائياً[2]، يقوم المستثمرون برفع الأسعار من أجل استمرار عملية الربح المرافقة لزيادة تكوين رأس المال، فيحدث ما

[1] Hollander, Samouel, "Jean Baptiste Say and the classical canon in economics". 2005.
[2] L. Heilbroner, Robert, "Commanding heights Adam Smith and the origin of capitalism of chapter u from (1) the worldly philosophers: the lives, times and ideas of the great economic thinkers".1999

يسمى بالضغط العكسي على مستويات الأجور[3]، وينخفض عدد العمال الراغبين في العمل. أما الاقتصاديون الكينزيون اعتبروا أن الاستثمار هو المحرك الرئيسي لإنعاش الاقتصاد وتخفيض معدلات البطالة، وركزوا على دور الطلب على الاستثمارات في التأثير في معدلات العمالة والتشغيل، مؤكدين عدم إمكانية حدوث التوازن التلقائي في السوق[4]، مع تأييد تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال زيادة الإنفاق العام، من أجل زيادة معدل الطلب الكلي الفعال القادر على استيعاب فائض الإنتاج[5]. وبالنسبة للاقتصاديين المحدثين فقد وجدوا أن انخفاض مستويات التشغيل يحدث لسببين[6]، الأول يحدث عند زيادة الإنتاج للاستثمارات، والذي يؤدي إلى ازدياد العرض من العمالة بسبب عدم قدرة المستثمرين على تشغيل عمالة إضافية، نتيجة حدوث زيادة في العرض عن الطلب على السلع المنتجة، أما السبب الثاني لانخفاض العمالة، فيتجلى بانخفاض الربح الاستثماري، بسبب زيادة معدلات الأجور. كما رأى محدثون آخرون أن الأسواق التي تمتاز بكثافة رأس المال، سوف تتسم بمعدلات منخفضة من العمالة، معظمها عمالة ماهرة ذات أجور مرتفعة، أما بالنسبة للمشاريع الاستثمارية ذات العمالة المرتفعة، فقد وجدوا فيها انخفاض نسبة رأس المال إلى عدد العمال كمدخلات إنتاجية.[7] وباعتبار أن الاستثمار هو المحرك الرئيسي لزيادة معدل النمو الاقتصادي، اعتبر أوكن أن أهم المحددات لزيادة الناتج المحلي الإجمالي، هو مدى استخدام العمالة كعنصر إنتاجي[8]، مؤكداً بوجود علاقة إيجابية بين الناتج المحلي الإجمالي والتشغيل. حيث تعتبر زيادة

[3] Smith, Adam, "Wealth of Nations".

[4] Keynes, 1980, p357.

[5] Keynes, 1980, p136.

[6] جرفي، ذكريا، "أثر الدعم الفلاحي على سوق العمل في الجزائر دراسة تحليلية قياسية للفترة 2000-2018"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير، الجزائر،2020.

[7] مجلخ، سمير، "محددات البطالة في الجزائر دراسة تطبيقية"، مجلة جامعة الشارقة، المجلد 13، العدد 2، 2016.

[8] An, Zidong, Okuns low: unfit for lower middle-income countries? International Monetary Fund, Washington.

معدلات التشغيل هي لصالح الاستثمارات، والتي بدورها ستزيد من معدلات ناتجها في الاقتصاد.

ثانياً: الاستثمار والتشغيل في الاقتصاد السوري

يعتبر الاستثمار مشروعاً تنموياً له أثراً إيجابياً في زيادة معدلات الدخل للاقتصاد الوطني، كما ويعد الوسيلة الرئيسية لتصحيح الاختلالات التي تحدث في سوق العمل، وتؤثر الاستثمارات في معدلات التشغيل بشكل مباشر، وبشكل غير مباشر من خلال محددات كثيرة، ويعتبر كل من هيكل الاستثمارات وتوزعها القطاعي، ومساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي من هذه المحددات، حيث تلعب الاستثمارات الصناعية دوراً مهماً في زيادة نسب العمالة في الاقتصاد الوطني، نظراً لتشابكها مع بقية الاستثمارات في القطاعات الأخرى، فضلاً عن دورها في تحسين مؤشرات الاقتصاد ككل.

2-1-تكوين رأس المال الثابت والناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1990-2009):

أبدت قيمة كل من مجمل تكوين رأس المال الثابت، والناتج المحلي الإجمالي تغيرات عدة، وذلك نتيجة ما شهدته الفترة 1990-2009 من إصلاحات اقتصادية، والتي صدرت من خلالها عدد من القوانين والتشريعات التي هدفت إلى تقديم التسهيلات للمستثمرين. ويبين الجدول الآتي قيم تكوين رأس المال الثابت، والناتج المحلي الإجمالي، ونسبة مساهمة تكوين رأس المال من الناتج خلال هذه الفترة:

الجدول رقم (1): مجمل تكوين رأس المال الثابت والناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1990-2009

بالأسعار الثابتة لعام (2000) مقدرة بملايين الليرات السورية:

العام	مجمل تكوين رأس المال الثابت	الناتج المحلي الإجمالي	نسبة مجمل تكوين رأس المال الثابت من الناتج المحلي الإجمالي %	العام	مجمل تكوين رأس المال الثابت	الناتج المحلي الإجمالي	نسبة مجمل تكوين رأس المال الثابت من الناتج المحلي الإجمالي %
1990	99770	510548	20%	**2000**	156092	904623	17%
1991	103442	549690	19%	**2001**	178148	938939	19%
1992	137122	621002	22%	**2002**	197328	1012726	19%
1993	139083	659196	21%	**2003**	231944	1018707	23%
1994	167874	706744	24%	**2004**	255767	1089026	23%
1995	167846	756405	22%	**2005**	288193	1156714	25%
1996	167351	830726	20%	**2006**	308669	1215083	25%
1997	158944	872460	18%	**2007**	283099	1284034	22%
1998	164065	931661	18%	**2008**	266487	1341517	20%
1999	159793	898552	18%	**2009**	297100	1420831	21%

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء وحسابات الباحثة للأعوام المذكورة

يتبين من الجدول (1) بأنه خلال الأعوام 1990–1999

1- بلغت درجة تقلب قيم تكوين رأس المال الثابت نسبة 18%[9].

2- بلغ كل من متوسط النمو السنوي لمجمل تكوين رأس المال الثابت والناتج المحلي الإجمالي 4.8% و5.8% على التوالي[10].

3- بلغت أدنى قيمة لتكوين رأس المال الثابت 99770 مليون ليرة سورية في عام 1990، وأعلى قيمة له كانت 167874 مليون ليرة سورية في عام 1994 وكانت

[9] وتحسب من خلال قسمة الانحراف المعياري إلى المتوسط الحسابي *100، ملحق، جدول رقم1

[10] ملحق، جدول رقم 2

لهذه القيمة النسبة الأعلى من الناتج المحلي الإجمالي وقدرت ب 24%، وذلك بعد صدور قانون الاستثمار رقم (10) لعام 1991 والذي هدف إلى زيادة معدل نمو الاستثمار من خلال طرحه مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية لتحفيز المستثمرين العرب والأجانب وقد تم ترخيص 738 مشروعاً بناءً على هذا القانون وتوفير 56ألف فرصة عمل مباشرة، و18ألف فرصة عمل غير مباشرة.[11]

4- انخفضت نسبة تكوين رأس المال الثابت من الناتج المحلي الإجمالي خلال الأعوام 1995-1999 مع حدوث التذبذب في قيم تكوين رأس المال الثابت. وذلك تبعاً لعدة عوامل أبرزها السياسة الانكماشية وتخفيض الإعانات التي تقدمها الحكومة في هذه الفترة، وما رافقها من انخفاض في الإنفاق الاستثماري في عام 1999 إلى 159 مليون ليرة سورية، بعد أن كان 164 مليون ليرة سورية في عام 1998.[12]

أما خلال الأعوام 2000-2009

1- بلغت درجة التقلب لقيم مجمل تكوين رأس المال الثابت نسبة 21.5%[13].

2- بلغ متوسط النمو السنوي لكل من تكوين رأس المال الثابت والناتج المحلي الإجمالي نسبة 6.6% و4.6% على التوالي[14].

3- كان التغير في قيمة تكوين رأس المال الثابت خلال الفترة 2000-2006 تغيراً إيجابياً، أما بالنسبة لمعدل التراكم من الناتج المحلي الإجمالي فقد كان في ازدياد حتى بلغ ذروته في كل من عامي 2005-2006 مقدراً ب 25%، وأبرز أسباب هذا الارتفاع هو بسبب زيادة معدل الناتج المحلي الإجمالي الناجم عن زيادة الإيرادات النفطية والتي شكلت 25% من إجمالي إيرادات الموازنة العامة للدولة.[15]

[11] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير عام 1991، الكويت.
[12] المكتب المركزي للإحصاء، بيانات الإنفاق الاستثماري النهائي للأعوام المذكورة بالأسعار الثابتة لعام 2000.
[13] ملحق، جدول رقم1
[14] ملحق، جدول رقم 1
[15] وزارة المالية 12:2004

4- أبدت قيم تكوين رأس المال الثابت ونسبتها من الناتج المحلي الإجمالي تذبذباً في عامي 2007-2008.

2-2-تكوين رأس المال الصناعي وتغيراته النسبية خلال الفترة (1990-2009):

أبدى تكوين رأس المال الصناعي مجموعة من التغيرات خلال الفترة (1990-2009)، كما وأبدى نسباً مختلفة من إجمالي تكوين رأس المال الثابت في هذه الأعوام، تزامناً مع ظهور قوانين وتشريعات لدعم الاستثمارات الصناعية وتشجيعها. ويبين الجدول الآتي قيم تكوين رأس المال الصناعي وتغيراته النسبية في هذه الفترة:

الجدول رقم (2): مجمل تكوين رأس المال الصناعي وتغيراته النسبية (بالنسبة المئوية) خلال الفترة 1990-2009 بالأسعار الثابتة لعام (2000) مقدرة بملايين الليرات السورية:

العام	مجمل تكوين رأس المال الصناعي	التغير النسبي لمجمل تكوين رأس المال الصناعي %	نسبة مجمل تكوين رأس المال الصناعي من مجمل تكوين رأس المال الثابت %	العام	مجمل تكوين رأس المال الصناعي	التغير النسبي لمجمل تكوين رأس المال الصناعي %	نسبة مجمل تكوين رأس المال الصناعي من مجمل تكوين رأس المال الثابت %
1990	21660		22%	**2000**	45918		29%
1991	20285	-6%	20%	**2001**	54778	19%	31%
1992	26149	29%	19%	**2002**	56941	4%	29%
1993	27358	5%	20%	**2003**	71126	25%	31%
1994	50480	85%	30%	**2004**	70625	-1%	28%
1995	45998	-9%	27%	**2005**	75482	7%	26%
1996	49152	7%	29%	**2006**	74157	-2%	24%
1997	50543	3%	32%	**2007**	66361	-11%	23%
1998	50334	0%	31%	**2008**	64644	-3%	24%
1999	48649	-3%	30%	**2009**	74284	15%	25%

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء وحسابات الباحثة للأعوام المذكورة

يتبين من الجدول رقم (2) بأنه خلال الفترة 1990-1999

1- بلغت درجة تقلب قيم تكوين رأس المال الصناعي قيمة 34%.[16]

2- بلغ متوسط النمو السنوي لتكوين رأس المال الصناعي نسبة 8.4%[17].

3- ارتفع معدل النمو في تكوين رأس المال الصناعي في بداية هذه الفترة بعد أن كان سالباً في عام 1990، ليبلغ أعلى قيمة له في عام 1994 بمعدل نمو 85%، يعزى ذلك إلى التسهيلات التي قدمها قانون الاستثمار رقم (10) للمشاريع الصناعية، والتي أبرزها إعفاء جميع الضرائب المفروضة على الدخل لمدة خمس سنوات من بدء الإنتاج الفعلي، كما وألغى القانون قيود منع الاستيراد للمستثمرين على أن تكون المواد المستوردة للمشروع الاستثماري نفسه.

4- بدءاً من عام 1995 أخذت معدلات النمو تتجه بمنحى متذبذب بين ارتفاع وانخفاض، حيث وعلى الرغم من عدم وجود قاعدة صناعية متطورة، أو سوق واسعة لاستيعابها، كان عدد المشاريع المنفذة بالكامل بعد عام 1995 ضئيل جداً، حتى أنه بلغ الصفر في بعض الأعوام، وذلك بعد انتهاء مهلة تنفيذ المشروع الاستثماري تبعاً للقانون رقم (10) والتي بلغت ثلاث سنوات[18].

خلال الفترة 2000-2009

1- بلغت درجة التقلب لقيم تكوين رأس المال الصناعي نسبة 4%[19].

2- بلغ متوسط النمو السنوي لتكوين رأس المال الصناعي نسبة 4.9%[20].

[16] ملحق، جدول رقم 1.
[17] ملحق، جدول رقم 2.
[18] فضلية، عابد، "واقع الاستثمار في سورية في ظل قانون الاستثمار رقم (10) لعام 1991"، مجلة جامعة دمشق، المجلد السابع عشر، العدد الثاني، 2001.
[19] ملحق، جدول رقم 1.
[20] ملحق، جدول رقم 2.

3- أبدت قيم تكوين رأس المال الصناعي تذبذباً في معدلاتها في هذه الفترة، وقد بلغ النمو في تكوين رأس المال الصناعي أعلى نسبة له في عام 2003 وقدرها 25%، تزامناً مع صدور القانون رقم (24) لعام 2003 المتعلق بضريبة الدخل، والتي بلغت فيه الضريبة النسبية على أرباح الشركات الصناعية والتي تطرح أسهمها للاكتتاب العام نسبة 25%.

4- بلغ التغير النسبي لتكوين رأس المال الصناعي أدنى قيمة له في عام 2007، بنسبة -11%، تزامناً مع انخفاض الإنفاق الاستثماري إلى 283 مليون ليرة سورية في هذا العام، بعد أن كان 308 مليون ليرة سورية في عام 2006[21]. على الرغم من إصدار قوانين متعلقة بالحوافز الضريبية في عام 2006 وأبرزها تخفيض ضريبة الدخل للمشاريع الصناعية المشملة بقوانين تشجيع الاستثمار بمقدار 22%[22].

3-2-توزع العمالة القطاعية في الاقتصاد السوري:

لم تكن نسبة العمالة الصناعية من إجمالي قوة العمل هي النسبة الأكبر للعمالة خلال الأعوام 1991-1995-2002-2009، مما يدل على أن الاستثمارات الصناعية في سورية، لم تحقق النسب الأعلى في معدلات العمالة وخلق فرص العمل. وهو ما يوضحه الشكل الآتي:

[21] المكتب المركزي للإحصاء، بيانات الإنفاق الاستثماري النهائي للأعوام المذكورة بالأسعار الثابتة لعام 2000.
[22] المرسوم رقم (51)، المادة رقم (3)، 2006.

الشكل (1) توزع العمالة القطاعية خلال الأعوام 1991-1995-2002-2009

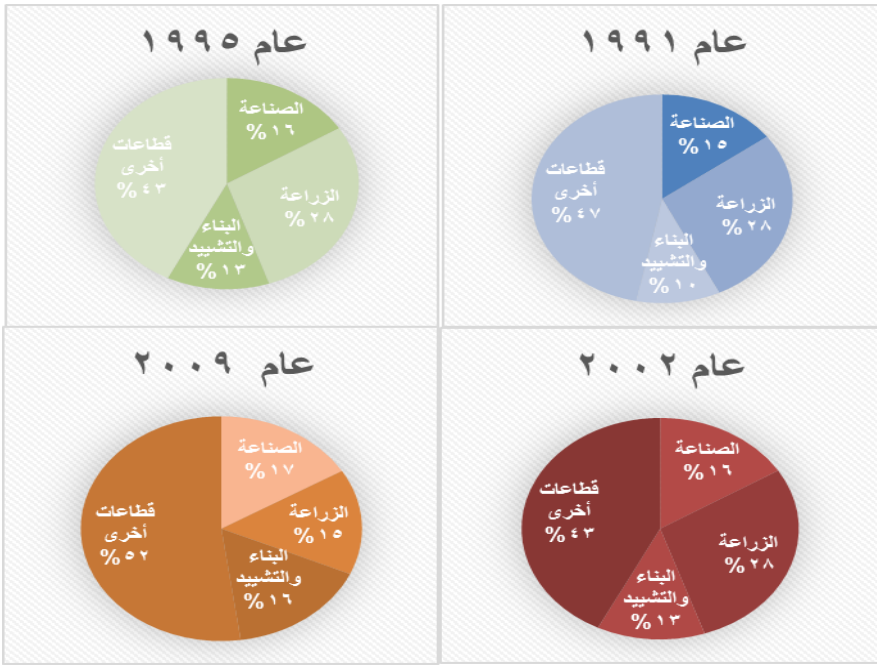

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء

يبين الشكل التوضيحي رقم (1) بأنه في الأعوام 1991-1995-2002 جاءت العمالة الزراعية في المرتبة الأولى في نسبتها من إجمالي قوة العمل بنسبة 28% للأعوام الثلاثة. أما في الأعوام 1991-1995-2002-2009 جاءت العمالة الصناعية في المرتبة الثانية من إجمالي قوة العمل، بنسبة 15%، 16%، 16%، 17% على التوالي. أما بالنسبة لقطاع البناء والتشييد فجاء في المرتبة الثالثة في نسبته من قوة العمل في الأعوام 1991-1995-2002، بنسبة 10%، 13%، 13% على التوالي.

4-2-إجمالي العمالة الصناعية، الناتج المحلي الصناعي، ومرونة التشغيل خلال الفترة (2000-2009):

شهدت العمالة الصناعية تغيرات في قيمها، وفي نسبتها من إجمالي قوة العمل نتيجة عدة محددات، أبرزها درجة مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي، وتعتبر مرونة التشغيل بالنسبة للناتج الصناعي هي من المحددات التي تقيس درجة الترابط بينهما، وتبين الجداول الآتية إجمالي العمالة الصناعية والناتج المحلي الصناعي ومرونة التشغيل خلال الفترة 2000-2009:

الجدول رقم (3): إجمالي العمالة الصناعية ونسبتها من إجمالي قوة العمل وتغيراتها النسبية خلال الفترة 2000-2009:

العام	إجمالي العمالة الصناعية	نسبة العمالة الصناعية من إجمالي قوة العمل %	التغير النسبي في العمالة الصناعية %
2000	539000	14.7%	
2001	641000	13.5%	19%
2002	661446	13.7%	3%
2003	608705	13.6%	-8%
2004	582810	13.4%	-4%
2005	638528	13.6%	10%
2006	724814	14.9%	14%
2007	701240	10.9%	-3%
2008	782715	18.7%	12%
2009	818208	16.3%	5%

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء وحسابات الباحثة للأعوام المذكورة

يتبين من الجدول (3):

1- بلغت درجة التقلب لقيم العمالة الصناعية نسبة 16.2%[23].

2- بلغت نسبة العمالة الصناعية من إجمالي قوة العمل أعلى قيمة لها في عام 2008، بنسبة قدرها 18.7%، وأدنى قيمة لها في عام 2007، بنسبة قدرها 10.9%.

3- بلغ متوسط النمو السنوي للعمالة الصناعية 4.2%[24] متأثراً بالتغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الصناعي، حيث يوضح الجدول (4): الناتج المحلي الصناعي، ونسبته من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000-2009:

الجدول رقم (4): الناتج المحلي الصناعي وتغيراته الكمية والنسبية خلال الأعوام 2000-2009 بأسعار السوق الثابتة لعام (2000) مقدرة بملايين الليرات السورية:

العام	الناتج المحلي الصناعي	التغير الكمي في الناتج المحلي الصناعي	التغير النسبي في الناتج المحلي الصناعي %	نسبة مساهمة الصناعة من الناتج المحلي الإجمالي
2000	272514			30%
2001	275152	2638	1%	29%
2002	264984	-10168	-4%	26%
2003	248905	-16079	-6%	24%
2004	298207	49302	20%	27%
2005	280581	-17626	-6%	24%
2006	284577	3996	1%	23%
2007	295801	11224	4%	23%
2008	303572	7771	3%	23%
2009	313132	9560	3%	22%

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء وحسابات الباحثة للأعوام المذكورة

[23] ملحق، جدول رقم 1.
[24] ملحق، جدول رقم 2.

يتبين من الجدول رقم (4):

1- بلغت درجة تقلب قيم الناتج المحلي الصناعي نسبة 7.8%.[25]

2- بلغ متوسط النمو السنوي للناتج المحلي الصناعي 1.4%[26].

3- كان النمو في الناتج المحلي الصناعي الأكبر في عام 2004، بنسبة قدرها 20%

4- بلغت النسبة الأكبر لمساهمة الصناعة من الناتج المحلي الإجمالي نسبة 30%، في عام 2000.

ولتفسير درجة الارتباط بين الناتج الصناعي والعمالة الصناعية، تم حساب مرونة التشغيل بالنسبة للناتج المحلي الصناعي للأعوام 2000-2009، والتي تقاس بحاصل قسمة التغير النسبي في العمالة الصناعية على التغير النسبي في الناتج المحلي الصناعي[27] وظهرت النتائج على الشكل التالي:

الجدول رقم (5): مرونة الطلب على العمل بالنسبة للناتج المحلي الصناعي:

العام	التغير النسبي في العمالة الصناعية %	التغير النسبي في الناتج المحلي الصناعي %	مرونة الطلب على العمل بالنسبة للناتج المحلي الصناعي
2000			
2001	45%	1%	46.6
2002	3%	-4%	-0.9
2003	-8%	-6%	1.3
2004	-4%	20%	-0.2
2005	10%	-6%	-1.6
2006	14%	1%	9.5
2007	-3%	4%	-0.8
2008	12%	3%	4.4
2009	5%	3%	1.4

المصدر: من إعداد الباحثة استناداً إلى بيانات المكتب المركزي للإحصاء

[25] ملحق، جدول رقم 1.
[26] ملحق، جدول رقم 2.
[27] AG Decision Maker, "Elasticity of Demand", Lowa State University, 2020.

يبين الجدول رقم (5) التغيرات النسبية في العمالة الصناعية والناتج المحلي الصناعي، ودرجة استجابة الطلب على العمالة الصناعية للتغيرات التي تحدث في الناتج المحلي الصناعي والتي تعرف بمرونة الطلب على العمل، وتبين بأن درجة الاستجابة الأكبر كانت في عام 2001، بقيمة 46.6، أي أكبر تماماً الواحد الصحيح، ويعني ذلك أن الطلب على العمالة الصناعية مرناً، ويزداد بنسب أعلى من الزيادة في الناتج المحلي الصناعي.

أما مرونة الطلب على العمالة الصناعية فقد كانت الأقل في العام 2005 بنسبة – 1.6، وهي أصغر من الواحد الصحيح، وذلك يدل على أن الطلب على العمالة الصناعية غير مرن، ويزداد بنسب أقل من الزيادة في الناتج المحلي الصناعي.

الدراسة الإحصائية:

تم استخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد والذي اعتبرت فيه العمالة الصناعية متغيراً تابعاً، وكل من مجمل تكوين رأس المال الثابت، تكوين رأس المال الصناعي، الناتج المحلي الصناعي متغيرات مستقلة، وبعد التأكد من أحد شروط صحة إجراء تحليل الانحدار وهو تتبع البواقي للتوزيع الطبيعي[28]، واعتدالية توزيعها وتجمع البيانات حول الخط المستقيم[29]، يوضح الجدول التالي اختبار الانحدار المتعدد القياسي للمتغيرات خلال الفترة (2000–2009):

[28] ملحق، الشكل رقم 1.
[29] ملحق، الشكل رقم 2.

الجدول رقم (6): نتائج الانحدار المتعدد

المتغير التابع	المتغيرات المستقلة	R	R Squared	قيمة F	دلالة F	قيمة t	دلالة t	Beta
العمالة الصناعية	مجمل تكوين رأس المال الثابت	0.739	0.546	2.402	0.166	0.755	0.479	0.698
	تكوين رأس المال الصناعي					-0.173	0.869	-0.138
	الناتج المحلي الصناعي					0.549	0.603	0.226

المصدر: مخرجات برنامج الSPSS

يتبين من الجدول رقم (6):

1- من خلال مربع معامل التحديد يتبين أن المتغيرات المستقلة تفسر نسبة 54.6% من التباين الحاصل في العمالة الصناعية.

2- يتبين من قيمة (F) البالغة (0.402) بدلالة (0.166) وذلك أكبر من مستوى المعنوية (0.05) أن الانحدار غير معنوي، أي لا يوجد أثر ذات دلالة معنوية للمتغيرات المستقلة على العمالة الصناعية.

3- توضح قيمة Beta العلاقة بين المتغيرات المستقلة والعمالة الصناعية، حيث أنه كلما ازداد مجمل تكوين رأس المال الثابت بمقدار وحدة واحدة، ازداد مقدار العمالة الصناعية بمقدار(0.698)، (علاقة طردية).

وكلما ازداد تكوين رأس المال الصناعي بمقدار وحدة واحدة، انخفضت العمالة الصناعية بمقدار (0.138). (علاقة عكسية).

وكلما ازداد الناتج المحلي الصناعي بمقدار وحدة واحدة، ازدادت العمالة الصناعية بمقدار (0.226). (علاقة طردية).

النتائج (Results):

1- لا يوجد أثر معنوي لكل من تكوين رأس المال الثابت، تكوين رأس المال الصناعي، والناتج المحلي الصناعي على العمالة الصناعية في سورية في الفترة 2000-2009.

2- هناك علاقة عكسية بين تكوين رأس المال الصناعي والعمالة الصناعية في الاقتصاد السوري، حيث كل زيادة في تكوين رأس المال الصناعي يرافقها انخفاضاً في العمالة الصناعية.

3- هناك علاقة طردية بين تكوين رأس المال الثابت والعمالة الصناعية في سورية

4- أبدت العمالة الصناعية تأثراً بالناتج المحلي الصناعي من خلال مرونة التشغيل، وقد تبين وجود علاقة طردية بين الناتج المحلي الصناعي والعمالة الصناعية في الاقتصاد السوري.

التوصيات (Recommendations):

1- تفعيل دور الاستثمارات وخاصة الصناعية منها في خلق فرص عمل، من خلال اتجاهها نحو زيادة معدلات العمالة، أكثر من زيادة معدلات رأس المال في مدخلاتها الإنتاجية.

2- ضرورة اعتبار زيادة معدلات التشغيل أولوية عند وضع القوانين والتشريعات المشجعة للاستثمار.

3- ضرورة الاهتمام بوضع خطط للاستثمارات الصناعية تسهم برفع معدلات الناتج الصناعي بشكل ملحوظ في الاقتصاد السوري.

المراجع (References):

المراجع العربية:

1- عقون، سليم. (2010). **قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة، دراسة قياسية تحليلية، دراسة حالة الجزائر**. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير: الجزائر.

2- فوزي، سميحة. (2002). **سياسات الاستثمار ومشكلة البطالة في مصر**. المركز المصري للدراسات الاقتصادية: مصر.

3- زهير، عماري. (2018). **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة في الاقتصاد الجزائري باستخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) الفترة (1996-2014)**. كلية بغداد للعلوم الاقتصادية: الجزائر.

4- العماوي، وسام. (2013). **دور الاستثمارات العربية البينية في خلق فرص عمل في الدول العربية**. كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية: فلسطين.

5- شامي، إلهام. سالمي، سعاد. (2016). **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في معالجة مشكلة البطالة في الدول العربية**. كلية العلوم الاقتصادية والعلوم الاجتماعية وعلوم التسيير: الجزائر.

6- أسد، أيهم. (2019). **اختلالات سوق العمل في الاقتصاد السوري وسياسات تصحيحها (2001-2017)**. مركز دمشق للأبحاث والدراسات: سورية.

7- زكي، رمزي. (1998). **الاقتصاد السياسي للبطالة**. عالم المعرفة: الكويت.

8- العلي، محمد. (2015). **أثر تغير الإنفاق العام في معدل البطالة في سورية دراسة تحليلية (2000-2012)**. جامعة دمشق: سورية.

9- مراد، محمد. (2004). **البطالة والسياسات الاقتصادية**. جمعية العلوم الاقتصادية السورية: سورية.

10- هرمز، نور الدين. أبا زيد، ثناء. (2008). **البطالة وتحديات الواقع السوري**. مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية: سورية.

المراجع الأجنبية:

11-Iacovoiu, Viorela. (2012). **the impact of capital investments on unemployment in the context of Economic crisis.** Petroleum-Gas University of Ploieşti: Romania.

12-Ramudo, Roberto. Manuel, Grela. Gracia, Dolores. (2014). **Consumption, investment and unemployment: SVAR tests of the effects of changes in the consumption saving pattern.** Cogent Economics & Finance: UK.

13-Jhonny, Nelson. Timipere, Ekokeme. (2018). **Impact of Foreign Direct Investment on Unemployment rate in (1980-2015).** International journal of Academic Research in business and social science: Nigeria.

14-Meyer, Daniel. (2019). **the Impact of Productivity, Investment and Real Wages on Employment Absorption Rate in South Africa.** Institute of Applied Informatics and Logistics: Hungary.

15-Abugamea,Gaber. (2018). **Determinants of Unemployment: Empirical Evidence from Palestine.** MPRA: Palestine.

16- Xuen, Chen. (2017). **Macroeconomic Factors Affecting Unemployment Rate in China.** Faculty of business and finance: China.

ملحق:

الجدول رقم (1): الانحراف المعياري والمتوسط الحسابي ودرجة التقلب لكل من تكوين رأس المال الثابت، تكوين رأس المال الصناعي، العمالة الصناعية، الناتج المحلي الصناعي:

البيانات	الانحراف المعياري		المتوسط الحسابي		درجة التقلب %	
	1990-1999	2000-2009	1990-1999	2000-2009	1990-1999	2000-2009
مجمل تكوين رأس المال الثابت	26178.8	53190.8	146529	246283	18	21.6
مجمل تكوين رأس المال الصناعي	13292.5	9903.8	39061	246283	34	4.0
العمالة الصناعية	....	107005.3	....	660118	....	16.2
الناتج المحلي الصناعي	....	19401.3	....	246283	.....	7.9

المصدر: مخرجات برنامج ال SPSS وحسابات الباحثة

الجدول رقم (2): قيم متوسطات النمو السنوي لكل من تكوين رأس المال الثابت، تكوين رأس المال الصناعي، العمالة الصناعية، الناتج المحلي الصناعي:

المتغيرات	متوسط النمو السنوي للأعوام 1990-1999	متوسط النمو السنوي للأعوام 2000-2009
تكوين رأس المال الثابت	4.8%	6.6%
الناتج المحلي الإجمالي	5.8%	4.6%
تكوين رأس المال الصناعي	8.4%	4.9%
العمالة الصناعية	....	4.2%
الناتج المحلي الصناعي	....	1.4%

المصدر: حسابات الباحثة بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء

الشكل رقم (1): التوزيع الطبيعي للبواقي

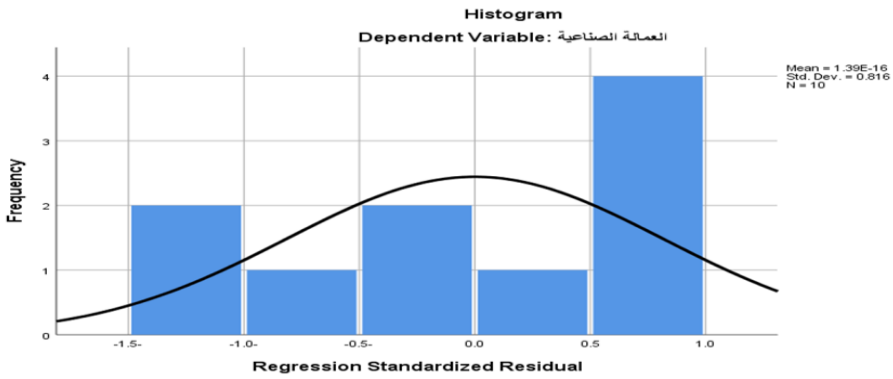

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

الشكل رقم (2): انتشار البيانات حول الخط المستقيم

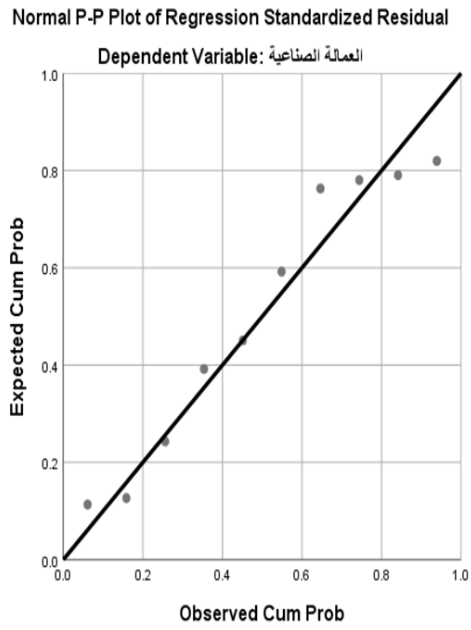

المصدر: مخرجات برنامج SPSS